## تراجع الاحتياطي النقدي بـ 27 ملياراً

كشفت تقارير رسمية عن تراجع احتياطي اليمن من النقد الاجنبي الى قرابة 988 مليار ريال بنهاية مايو 2014م بانخفاض بلغ 27 مليار ريال عن ابريل الذي سبق.

وأوضح تقرير صادر عن البنك المركزي اليمني، ان البنك قام بتغطية فاتورة استيراد المشتقات النفطية والمواد الغذائية الاساسية والتي بلغت قيمتها اكثر من 295 مليون دولاراً في نفس الشهر.

وفي سياق آخر، قال التقرير: ان ميزانية البنك المركزي انخفضت بنحو 20 مليار ريال في مايو ليسجل الرصيد القائم 2 تريليون و24 مليار ريال .

كما أشار التقرير إلى أن صافي المطالبات على الحكومة ارتفعت في مايو بأكثر من 36 مليار ريال، ليسجل رصيداً مديناً مقداره تريليون و927 مليار ريال، في حين انخفضت المطالبات على القطاع غير الحكومي بأكثر من 12 مليار ريال في مايو ليسجل الرصيد القائم 826 مليار ريال.

وبحسب التقرير فقد شهد العرض النقدي انخفاضاً بلغ 69 مليار ريال ليصل اجمالي الرصيد في مايو الماضي إلى اثنين تريليون و996 مليار ريال.

# الرئيس يوجه بحزمة إجراءات لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار

**اعتبرت مصادر اقتصادية أن حزمة القرارات التقشفية التي أصدرها الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، «إجراءات مهمة لترشيد الإنفاق العام كمرتكز أساسي لبرنامج إصلاح مالي واقتصادي».**

وأوضحت المصادر أن الحكومة بدأت بتنفيذ معالجات ضرورية للحد من اللجوء إلى الاقتراض المباشر من البنك المركزي اليمني لتمويل العجز.

مشيرةً إلى أنه «تم التواصل مع المؤسسات الإقليمية والدولية وشركاء التنمية بهدف الحصول على دعم للمساعدة في معالجة الاختلالات في الموازين المالية والخارجية».

ووجّه رئيس الجمهورية الحكومة بتنفيذ عدد من الإجراءات «المتعلقة بمعالجة الصعوبات والمشاكل المالية التي يعاني منها اليمن والمواطن والمؤثّرة على أمن واستقرار البلاد، وذلك كجزء من خطة الإصلاح المالي والإداري».

وألزم رئيس الجمهورية الحكومة بإيقاف شراء السيارات لجميع موظفي السلطة العليا «نائب وزير فأعلى» واستخدام البدائل المتاحة حالياً واسترداد السيارات المصروفة كعهد لموظفي الدولة الذين انتهت صفاتهم الرسمية بالنقل أو التقاعد، وإيقاف المشاركات الخارجية التي تتحمل الدولة تكاليفها من الموازنة العامة أو القروض والمساعدات ويحدّد سفر جميع المسئولين بما في ذلك الوزراء بأربع سفريات في العام مدة كلاً منها في الحد الأعلى خمسة أيام فقط ويحق للوزير اصطحاب شخصين فقط ويمنع ما دون الوزير، واستخدام كافة مسئولي الدولة الدرجة السياحية في السفر ويمنع استخدام غيرها في مهمات رسمية مهما كانت الأسباب.

كما وجّه الرئيس الحكومة بمنع شراء الأثاث وغيره وإيقاف إيجارات المكاتب الحكومية إلا في الحالات الضرورية وبعد موافقة وزير المالية مع البحث عن خيارات بديلة ومنها المباني الحكومية أو مباني الأوقاف، ومنع التوظيف الجديد في كافة مؤسسات الدولة والقطاع المختلط بكافة مسمياته، وتنفيذ مراجعة كاملة لمستوى وطرق تحصيل كافة الأوعية الضريبية ومعالجة التراكمات الضريبية حتى آخر سنة ضريبية ومنح وزير المالية أو من يفوّضه صلاحيات التصالح بالتخفيض أو الإلغاء بالنسبة للغرامات والعقوبات والمبالغ الإضافية المفروضة وفقاً لأحكام القانون رقم (17) لسنة 2010م بشأن ضرائب الدخل والقانون رقم (19) لسنة 2001م بشأن الضريبة العامة على المبيعات وتعديلاته.

وتضمّنت قرارات رئيس الجمهورية تشكيل وحدة عسكرية متخصصة من القوات الخاصة لمكافحة التهريب الجمركي والتهرّب الضريبي تحت إشراف كل من وزيري الدفاع والمالية ورئيس جهاز الأمن القومي، والعمل على تصحيح القيم الجمركية وتصحيح الموارد الجمركية مع إلغاء كافة الجهات المتواجدة في المنافذ الجمركية خارج إطار قانون الجمارك وتعديلاته، وتصحيح أوضاع الوحدات الاقتصادية المملوكة للدولة والقطاع المختلط بما يزيل ويخفف موازنات سد العجز الجاري وبموجب إجراءات اقتصادية مالية وإدارية منضبطة، فضلاً عن «وقف جميع مخصصات المبتعثين والذين مر عليهم الفترة القانونية للابتعاث دون النظر في الأسباب وفي جميع قطاعات الدولة المدنية والعسكرية، ومراجعة تكاليف استخراج النفط (نفط الكلفة) والوصول إلى المعدلات العالمية وعلى وزيري الدفاع والداخلية والسلطات المحلية إزالة المشاكل الأمنية وغيرها المؤثّرة في ذلك».

وكان مجلس الوزراء وافق مؤخّراً على اتفاق القرض الممتد الثالث بين الحكومة وصندوق النقد العربي بمبلغ 168 مليون دولار للمساهمة في دعم برنامج إصلاح اقتصادي شامل يغطي عامي 2014 و2015م، ويستهدف تعزيز الاستقرار الاقتصادي ودعم النمو الشامل والمستديم.

### إصلاح قطاع الطاقة

وفيما يخص القضايا ذات الصلة بأوضاع قطاع الطاقة والمشاكل والصعوبات التي يعاني منها وأثرها على الأوضاع المالية العامة أمر رئيس الجمهورية الحكومة بأن تحظر حظراً تاماً على المؤسسة العامة للكهرباء إنشاء أية محطات كهربائية جديدة تستخدم مادة الديزل كوقود رئيسي لها أو التوسع في المحطات القائمة التي تستخدم وقود الديزل كما يحظر تماماً استئجار محطات بنظام الطاقة المشتراة التي تعمل بوقود الديزل، وعلى المؤسسة سرعة إعادة النظر في عقود الطاقة المشتراة والعمل على توحيد الأسعار وفقاً لأقل سعر يمكن الحصول عليه انطلاقاً من أقل الأسعار المطبقة وهو «2,7 سنت/ ك» مع إعطاء مهلة لجميع المزوّدين بالديزل للتحول إلى الوقود الثقيل «المازوت»، ووضع برنامج تنفيذي لإنهاء عقود الطاقة المشتراة في أقصى مدة ممكنة بحيث لا تتجاوز العام المقبل «2015م».

وطلب الرئيس من وزارة الكهرباء بالتعاون مع وزارتي التخطيط والمالية إيجاد بدائل لقطاع الطاقة ومنها التوسع في استخدام الغاز والفحم وغيرها، وإعفاء كافة مدخلات الطاقة الجديدة والمتجددة من الرسوم الجمركية بهدف إيجاد بدائل أرخص وأنظف للطاقة، والاهتمام بسرعة تركيب وتشغيل محطة مأرب «2» مع تشكيل لجنة وزارية برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الكهرباء والطاقة وعضوية وزراء الدفاع والداخلية والأشغال العامة والطرق والمالية على أن تتولى اللجنة مهمة متابعة استكمال وتجهيز المحطة وتوفير الحماية اللازمة لمعداتها والتأكد من وصولها إلى الموقع ومراجعة وتقييم خطة الإنشاء للمحطة للتأكد من بدء تشغيلها في نهاية العام الحالي وبما يكفل إدخالها إلى الخدمة في موعد أقصاه يناير 2015م.

**إعفاء كافة مدخلات الطاقة المتجددة من الرسوم**

**إلغاء الجهات غير القانونية المتواجدة في المنافذ الجمركية**

**تشكيل وحدة عسكرية لمكافحة التهريب الجمركي والتهرّب الضريبي**

**اقتصاديون: الإجراءات التقشفية ضرورة للإصلاحات الاقتصادية**

## محافظ اب: أزمة 2011 انعكست سلباً على مجالات الحياة

أكد القاضي يحيى محمد الارياني- محافظ محافظة إب، أن أزمة العام 2011م اثرت بشكل سلبي على العديد من مجالات الحياة بالمحافظة ومنها مجالات التنمية.

وقال المحافظ الارياني في الأمسية الرمضانية التي اقيمت مساء الخميس بحضور اعضاء مجلسي النواب والشورى والشخصيات الاجتماعية من مختلف المديريات، بأننا ندرك جميعاً عمق الأزمة وكذا بوادر اثارة النعرات بين ابناء المحافظة التي ظلت منذ مئات السنين تنبذ العنف والعصبية ولاتعرف التطرف.. هذه المحافظة

التي دوماً تأتي في مقدمة المحافظات في دعم الدولة ومؤسساتها فهي تبني ولا تهدم.

وأوضح القاضي الارياني بأنه لابد من شراكة حقيقية وصادقة من الجميع، داعياً كافة أبناء إب والشخصيات الاجتماعية للتعاون مع الأجهزة الأمنية ومنع المظاهر المسلحة.

وتابع: انني على ثقة بان الجميع سيكونون عوناً لقيادة المحافظة وأجهزة أمنها، موضحاً بأنه سيتم خروج حملة امنية لإنهاء كافة المظاهر المسلحة من شوارع عاصمة المحافظة.

## «الاخوان» يواصلون تآمرهم لخصخصة شركة النفط اليمنية

حذر مصدر نقابي في شركة النفط اليمنية من «مؤامرة لخصخصة» الشركة من قبل نافذين وتجار قال إنهم يديرون السوق السوداء، في ظل أزمة خانقة في المشتقات تشهدها البلد منذ أشهر.

وأشار المصدر - الذي طلب عدم ذكر اسمه - لوكالة «خبر» للأنباء، إلى أن الشركة لم تتلقّ أي دعم منذ شهر يناير لشراء المشتقات النفطية وأن المالية أوقفت الدعم المخصص للشركة وكانت تريد أن تتولى هي مهمة شراء النفط من السوق، إلا أنها فشلت في ذلك.

وحذر المصدر من «انهيار وشيك» للشركة بسبب السياسات التي تفرضها عليها وزارة المالية .

ويشهد اليمن أزمة خانقة في المشتقات النفطية وخاصة مادة «الديزل» منذ أشهر، برغم التوجيهات الرئاسية للحكومة بضرورة توفير المشتقات النفطية لمدة أربعة أشهر وبشكل عاجل، وكذا إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية التي يعانيها البلد، إلا أن الأزمة لاتزال مستمرة.

وكانت معلومات قد ذكرت في وقت سابق أن قيادات في تنظيم الاخوان المسلمين تسعى للسيطرة على شركة النفط وان وزيري المالية والكهرباء السابقين قد اجبرا الشركة على رهن اصولها لدى بنوك تتبع الاخوان بعد أن رفض وزير المالية السابق رفع قيمة شراء المشتقات النفطية، من جانبه رفض وزير الكهرباء السابق تسديد قيمة الديزل التي تصرف للوزارة والتي بلغت مليارات الريالات.

# أكثر من مليون طفل يمني يعانون من سوء التغذية

كتب/ جمال مجاهد

قالت منظمة اليونيسيف إن سوء التغذية الحاد والمزمن لا يزال يشكل تحدياً كبيراً في اليمن، فمن المتوقع أن يصل عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية الحاد خلال العام الجاري إلى حوالي مليون و60 ألف طفل.

وأفادت اليونيسيف في بيان لها بأن هؤلاء الأطفال سيكونون عرضة للوفاة بشكل كبير. ويمثّل سوء التغذية المزمن تحدياً كبيراً لليمن لعدة أسباب كنقص النمو، والصراعات، وعدم الاستقرار السياسي. فمعدل التقزّم بين الأطفال يصل إلى 50% مما يؤدي إلى تأثيرات بالغة الخطورة على النمو البدني والذهني للأطفال.

وأوضحت أن قرابة 70 ألف طفل دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية الحاد في اليمن يحصلون على الرعاية على مدى عام بفضل الدعم المقدم من دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية للمفوضية الأوروبية «إيكو».

وأشار القائم بأعمال ممثّل منظمة اليونيسيف في اليمن، جيريمي هوبكنز، إلى أنه «سيكون للدعم تأثير كبير في تعزيز المكاسب التي تم تحقيقها في مواجهة سوء التغذية الحاد خلال العامين الماضيين، كما سيساعد في توسيع نطاق جهود المنظمة من أجل الوصول إلى كل طفل.»

وأكد هوبكنز على أن «الحفاظ على الزخم الذي تم تحقيقه يتطلب تمويلاً مستمراً واتباع آلية متعددة الأوجه، ليشمل الحصول على مياه آمنة، وتعزيز التثقيف الصحي، وتعليم الفتيات، وغيرها من القطاعات».

وبالتعاون مع وزارة الصحة تقوم منظمة اليونيسيف بالتنسيق مع برنامج الأغذية العالمي في مواجهة سوء التغذية الحاد الوخيم والمتوسط خصوصاً في المناطق الأكثر احتياجاً.

كما سيتم الاستفادة من التمويل المقدم لدعم تدريب العاملين الصحيين ضمن المعالجة المجتمعية لسوء التغذية الحاد، والمعالجة التكاملية لأمراض الطفولة، فضلاً عن إعادة تأهيل وتوسيع مرافق المياه والصرف الصحي في 100 مرفق يقدم خدمة التغذية العلاجية في المحافظات المستهدفة.

وتستهدف هذه التدخلات على وجه التحديد محافظات الحديدة وحجة وعدن ولحج وتعز والتي تعاني من أعلى مستويات سوء التغذية الحاد في اليمن، التي تتجاوز الحد العالمي للطوارئ المحدد بـ 15%.

وعلى مدى العامين الماضيين، ساهمت دائرة المساعدات الإنسانية والحماية المدنية للمفوضية الأوروبية في الوصول إلى ما يقرب من 350 ألف طفل مصاب بسوء التغذية الحاد من خلال التدخلات العاجلة والمنقذة للحياة وإنشاء أكثر من 1600 مركز للتغذية العلاجية حتى اليوم من أصل 300 مركز في عام 2011م.

**وصل معدل التقزم بين أطفال اليمن إلى 50%**